إي اف چي هيرميس

صندوق شركة هيرميس النقدي

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو توفير سيولة يومية للمستثمر مع تعظيم رأس مال المستثمر من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة.

مجالات الاستثمار

يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع.

الاكتتاب/الاسترداد

يقدم الصندوق اكتتاب/استرداد يومي مما يتيح سيولة يومية للمستثمرين.
يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا.

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	فبراير ٢٠٢٦
سعر الوثيقة	١١٣,٤٩ ج.م.
المده	١٠٦,٢٧ أيام
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
حجم الصندوق	١,٤١ مليار ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGHMME
كود رويترز	68899811

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لادارة الصناديق
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

هيرميس لادارة المحافظ المالية و صناديق الاستثمار

تليفون	+20 (0)2 3535 6584
فاكس	+20 (0)2 3535 7111
العنوان الالكتروني	https://www.efgholding.com/ar

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٦	١٨,١٦%
منذ التأسيس	٢٠,٥١%

توزيع الأصول

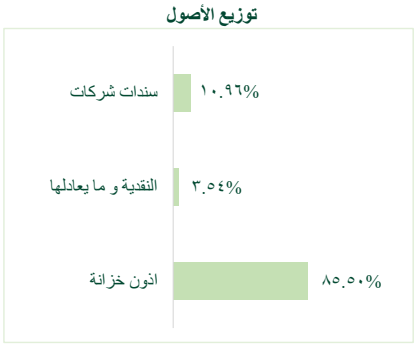

الاداء

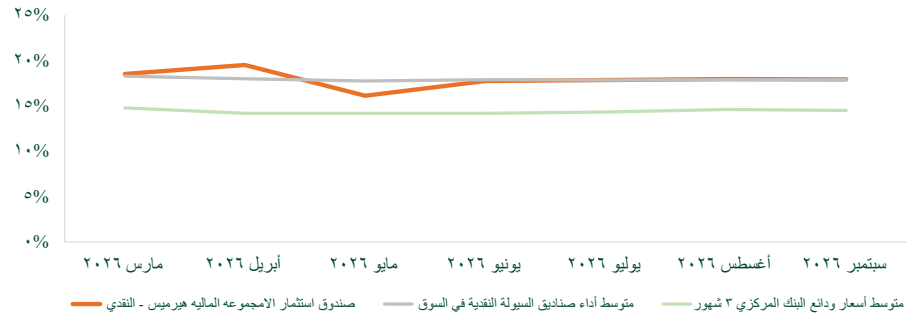

تحليل السوق

أداء السوق:

- أدت تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة/إسرائيل وإيران إلى حالة من الاضطراب في الأسواق، حيث شهدت مختلف فئات الأصول تقلبات حادة، مع ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند ١١٩.٥٠ دولار أمريكي للبرميل، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، إلى جانب تعرض الجنيه المصري لضغوط نتيجة تخارج استثمارات أجنبية في أدوات الدين (الأموال الساخنة) بنحو ٧ مليار دولار أمريكي، مما دفع سعر الصرف إلى أعلى مستوى له عند ٥٤.٥٩ جنيه/دولار أمريكي، كما ارتفعت عوائد أدوات الدين المحلية بنحو ٢% لتصل إلى حوالي ٢٦%.
- استمرت تقلبات الأسواق عند مستويات مرتفعة طوال معظم الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، إلا أنه مع تحسن التوقعات بشأن الحرب خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو، شهدت الأسواق تعافيًا جزئيًا من آثار الحرب عبر مختلف فئات الأصول. ومع ذلك، لا تزال المخاطر الجيوسياسية تحيط بها درجة عالية من عدم اليقين، بما قد يؤدي إلى تجدد التقلبات في أي وقت.
- تحسن أداء الجنيه المصري مدعومًا بتدفقات استثمارات أجنبية في أدوات الدين (الأموال الساخنة) بلغت نحو ٩ مليار دولار أمريكي، مما ساهم في تراجع سعر الصرف من أعلى مستوى له عند ٥٤.٥٩ جنيه/دولار أمريكي إلى ٤٩.٢٠ جنيه/دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.
- وعلى الرغم من أن البنك المركزي المصري استأنف دورة التيسير النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في فبراير ٢٠٢٦، ليصل إجمالي الخفض إلى ٨٢٥ نقطة أساس منذ بدء دورة التيسير في عام ٢٠٢٥، إلا أنه يعيد حاليًا تقييم توجهاته النقدية في ضوء الحرب على إيران. ويتوقع الاقتصاديون أن تقوم لجنة السياسة النقدية بتثبيت أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة لحين انتهاء النزاع، في ظل تصاعد الضغوط التضخمية. وتبلغ أسعار الفائدة الحالية ١٩.٠٠% للإيداع، و٢٠.٠٠% للإقراض، و١٩.٥٠% لسعر العملية الرئيسية.
- بلغ معدل التضخم السنوي العام في مصر ١٤.٦٠% في مايو ٢٠٢٦، منخفضًا من ١٤.٩٠% في أبريل ٢٠٢٦، لتبلغ بذلك أسعار الفائدة الحقيقية نحو ٤.٩٠%. كما استقر معدل التضخم الأساسي عند ١٣.٨٠% في مايو مقارنة بشهر أبريل.
- واصل صافي الاحتياطي الأجنبي في مصر اتجاه التصاعد لتسجيل ٥٣.١ مليار دولار أمريكي في مايو، مقارنة بـ ٥٣.٠ مليار دولار أمريكي في أبريل.
- ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٣٣.٢% على أساس سنوي لتصل إلى ٣٩.٢ مليار دولار أمريكي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (يوليو–أبريل)، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري. وعلى أساس شهري، قفزت التحويلات خلال أبريل بنسبة ٤١% على أساس سنوي لتسجل ٤.٣ مليار دولار أمريكي.
- نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٣% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤.٣% في الفترة نفسها من العام السابق، مدفوعًا بقطاعات الصناعة والسياحة والاتصالات ورجوع إيرادات قناة السويس. وتستهدف الحكومة تحقيق نمو يقارب ٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بمستهدف سابق بلغ ٤.٥%.
- بلغ عجز الحساب الجاري ٤.٦٤٩ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٤.٩٤٨ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع، حيث ساهمت إيرادات الخدمات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج في الحد من أثر اتساع عجز الميزان التجاري، بما دعم تحسن أوضاع القطاع الخارجي.

متوسط صافي اسعار الفائدة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦:

- اذون الخزانة المصرية:
  - ٣ شهور: ١٩.٢٨٤%
  - ٦ شهور: ١٩.٩٧٩%
  - ٩ شهور: ٢٠.٠٩٣%
  - ١٢ شهر: ١٩.٢٩٥%

استراتيجية السيولة النقدية:

- في ظل استمرار مفاوضات السلام، لا تزال معنويات السوق إيجابية، مدعومة بتوقعات استمرار وقف إطلاق النار. إلا أن هذا السيناريو لا يزال غير مؤكد، وقد يؤدي أي تدهور في الأوضاع الجيوسياسية إلى تغير ملموس في توقعات الأسواق. وعليه، سيواصل مدير الاستثمار الإبقاء على مدة الاستحقاق الحالية، مع الاستمرار في متابعة تطورات معدلات التضخم والمؤشرات الاقتصادية الكلية، بما قد يستدعي إعادة تقييم الاستراتيجية وفقًا لمستجدات السوق.